

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

المستدعى :-

مساعد النائب العام / عمان .

بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١ تقدم المميز بهذا التمييز طالباً تعيين المرجع المختص عملاً بأحكام المادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية واشتمل الطلب على ما يلي :-

١. بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢ قررت محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٤/١٨٤٧) عدم اختصاصها بالنظر بهذه القضية وإن محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق .

٢. بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨ قررت محكمة استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٥/٩١٤٠) عدم اختصاصها بالنظر بهذه القضية وإن محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق .

٣. أدى صدور القرارين المتناقضين إلى وقف سير العدالة .

٤. محكمكم صاحبة الصلاحية بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية .

الطلب :-

لهذه الأسباب ولأي سبب آخر تراه محمكتكم فإنني التمس تعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية .

وبتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب فيها تعيين المرجع المختص مبدئياً أن محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية هي المرجع المختص بنظر الدعوى موضوع الطلب عملاً بالمادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من الأصول الجزائية .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إنه أسند للمشتكى عليه

جرم حمل وحياسة أداة راضة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

وبتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨ أصدرت محكمة صلح جزاء عمان حكماً في القضية رقم (٢٠١٣/٩٣١٢) يقضي بإدانة المشتكى عليه بالجرم المسند إليه والحكم عليه بالحبس شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم حكماً وجاهياً .

لم يرتض المحكوم عليه بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً .

وبعد نظر الطعن من قبل محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية أصدرت قرارها رقم (٢٠١٤/١٨٤٧) .

والمتضمن :- إعلان عدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف جزاء عمان التي بدورها أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/٩١٤٠) تاريخ ٢٠١٥/٣/٨ المتضمن إعلان

عدم اختصاصها وإحالة الأوراق لمحكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية
نشأ عن ذلك التنازع السلبي على الاختصاص خلافاً أوقف سير العدالة ومحكمتنا هي المرجع
المختص لتعيين المرجع سنداً للمادة (٣٢٢) من الأصول الجزائية .

وبالتدقيق وبعد المداولة قانوناً نجد إن المادة (١٠) من قانون محاكم الصلح المعدل رقم
(٣٠) لعام (٢٠٠٨) قد حددت الأحكام القابلة للطعن بطريق الاستئناف أمام هذه المحكمة وهي
في القضايا الجزائية :-

أ. تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الجزائية التالية :-

١. الأحكام الصادرة في المخالفات ما لم يكن الحكم صادراً بالغرامة فيكون قطعياً .
٢. الأحكام الصادرة في الجنب المنصوص عليها في المادة (٤٢١) من قانون
العقوبات .
٣. الأحكام التي تكون العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولو
اقتربت بغرامة مهما بلغ مقدارها .
٤. الأحكام الصادرة في الجنب التي تكون العقوبة المحكوم بها الغرامة مهما بلغ مقدارها
(وفيما عدا ذلك تستأنف الأحكام الجزائية إلى محكمة الاستئناف) .
- ب. إذا تعدد المرجع الاستئنافي بسبب تعدد التهم أو المحكومين في القضية الواحدة
فيكون المرجع المختص محكمة الاستئناف .

١ ٢ ٣ ٤

وحيث إن العقوبة المحكوم بها هي الحبس شهر واحد والرسوم والغرامة
عشرة دنانير والرسوم فيبقى الاختصاص والحالة هذه منعقداً لمحكمة
بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بأحكام المادة (١/٣٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر تعيين محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية مرجعاً مختصاً للنظر في الاستئناف واعتبار الإجراءات التي اتخذتها محكمة الاستئناف غير المختصة صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع

lawpedia.jo